الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

27-28-29 **ذو الحجة** 1439 / 7-8-9 **سبتمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المملكة تخفض نسبة الأمية إلى أقل من 5,6 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ 9 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4602204

شاركت المملكة العربية السعودية ممثلة بوزارة التعليم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي صادف أمس (السبت) الثامن من ايلول (سبتمبر) الجاري، محققة قفزات كبيرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، حيث نجحت في خفض نسبة الأمية إلى أقل من 5,6 في المئة. وأولت المملكة لهذا المشروع - بحسب وكالة الأنباء السعودية - اهتماماً بالغاً بمواجهة مشكلة الأمية مع انطلاقة مسيرة تعليم الكبار بشكلها النظامي منذ عام 1374هـ كانت نسبة الأمية تبلغ فيه 60 في المئة، توالت بعدها الجهود وتسارعت وتيرة تعليم الكبار في المملكة بإقرار مشروع نظام تعليم الكبار ومحو الأمية عام 1392هـ إلى أن أصبحت الإدارة العامة لتعليم الكبار عام 1437هـ. وتجاوزت المملكة مشروع محو الأمية إلى أكثر من ذلك عبر مفهوم الاستدامة والتعلم مدى الحياة من خلال مبادرة التعلم مدى الحياة (استدامة (التي تُعد إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن رؤية المملكة 2030 وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر (15) سنة فما فوق، إذ إن هذه المبادرة تنقسم إلى شقين أحدهما تعليمي يستهدف الكبار من الجنسين الذين لم يلتحقوا بالتعليم من أجل محو أميتهم، والآخر يسعى لتمكين الكبار من الجنسين ممن يحملون مؤهلاً دراسياً ثانوياً فما دون وهم خارج سلك التعليم من مواصلة تدريبهم وتطويرهم مهنياً للانخراط في سوق العمل والمشاركة في عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن أبرز مشاريع المبادرة، تجهيز وتشغيل مركز الحي المتعلم، الذي ينفذ بإشراف إدارات التعليم في جميع مناطق ومحافظات المملكة .وبلغ عدد المُنضمين من المملكة لصفوف الدراسة في المدارس الابتدائية لتعليم الكبار من الجنسين 44 الفاً و765، وفي المدارس المتوسطة 42 الفاً و994، وفي المدارس الثانوية 60 الفاً و595. ويُعد تعليم الكبار أحد الجوانب التعليمية المهمة التي ترعاها الدولة، وأعدت لها من خلال وزارة التعليم خططاً وبرامج متنوعة يتم تعديلها وتطويرها حسب متطلبات التنمية ورؤية المملكة في سبيل إعلان مملكة خالية من الأمية. إلى ذلك، قالت المديرة العامة لتعليم الكبار «بنات» مديرة مبادرة التعلم مدى الحياة «استدامة «منيرة الحجيلان في تصريح لها بهذه المناسبة، إن النسبة المشار إليها تعد منخفضة حسب المعيار العالمي من عمر 10 إلى 25 سنة، مبينة أن نسبة الأمية بين الإناث تزيد عنها في الذكور وهو ما تعاني منه معظم دول العالم. وبينت الحجيلان اهتمام القيادة بالتعليم باعتباره أهم الممكنات الرئيسية في تحقيق مكانة رفيعة للمملكة بين دول العالم والأداة الأمثل في الاستثمار برأس المال البشري، موضحة أن المملكة عملت جاهدة منذ العام 1373هـ على مكافحة الأمية والقضاء عليها بجميع أشكالها القرائية والكتابية والثقافية والحضارية، والتزمت بمبدأ حق الفرد في التعليم «ومع تزايد طموح قيادة المملكة بالتطوير والتحسين.«

وأضافت أنه مع تنامي التطلعات الوطنية، وتسارع المتغيرات العالمية، وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة، كان لزاماً على التعليم أن يطور مفاهيمه وأدواته كي تتناسب مع هذا الحراك التنموي، فمن مفاهيم بسيطة تتناول محو الأمية الأبجدية إلى مفاهيم وأدوات تتناول مفهوم »التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة،» وهي بلا شك تتسق مع مراحل التطور الذي تشهده المملكة في توجهها لتحقيق «رؤية 2030.«

وقالت الحجيلان: «لا ينبغي اعتبار تعليم الكبار مجالاً قائماً مستقلاً بذاته ، وإنما ينظر إليه باعتباره جزءاً مهماً في سياق التوعية بأهمية اعتماد مفهوم التعلم مدى الحياة، ومظلة واسعة توفر التطوير والتكامل لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني من جهة، والتعليم الرسمي وغير النظامي من جهة أخرى».وتابعت: «كما أنه يشكل رافداً أساسياً لعملية التنمية الشاملة باستجابته لمتطلبات المجتمع وحاجات السوق المحلية من الكفاءات والقوى العاملة والخبرات والمؤهلات، وحاجات المتعلمين والمتدربين فيه. لذا أتت مبادرة التعلم مدى الحياة «استدامة» إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني ضمن رؤية المملكة الطموحة 2030 مواكبة لتلك المرحلة حيث تهدف إلى توفير فرص التعلم مدى الحياة للمواطن السعودي وتدريبه في بيئات تربوية متنوعة وفق معايير عالمية سعياً لتحقيق مجتمع معرفي منتج ومتعايش مع الآخرين.«

الأحساء: "الوعي المهني" لأمهات ذوات الإعاقة الفكرية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ 9 سبتمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4602116

اختتمت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة الأحساء أخيراً، ورشة عمل عن «الوعي المهني» لأمهات ذوات الإعاقة الفكرية، استمرت لمدة يومين، في مقر الجمعية في المحافظة.
وتناولت الورشة، التي قدمتها خلود اليامي، تعريفاً في الوعي المهني وأهميته، وكذلك القوانين والتشريعات حول حقوق ذوي الإعاقة، إضافة إلى أهم الأهداف المهنية لدى الأم وابنتها، إلى جانب البدائل الوظيفية لها.
وأكد المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري، حرصهم على تنمية الوعي المهني لدى أمهات ذوات الاعاقة الفكرية من مستفيدات الجمعية، ليصبحن قادرات على وضع خطة مهنية تتناسب مع قدرات وميول بناتهن، وبالتالي مساعدتهن في اختيار المهنة المناسبة لهن

«العمل" توضح: وجود نشاطين مختلفين في منفذ البيع يلزم المنشأة بالتوطين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
http://worldcup.alriyadh.com/1703308

متابعة - الرياض الإلكتروني
أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اليوم السبت أنه في حال وجود نشاطين مختلفين في منفذ البيع فإن صاحب المنشأة ملزم بالتوطين.. وذلك قبل 3 أيام من بدء تطبيق المرحلة الأولى من توطين منافذ بيع 12 نشاط تجاري.
وأشارت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى أن بداية المرحلة الأولى من توطين منافذ البيع في 12 نشاط تجاري والتي ستبدأ بتاريخ 1440/1/1، ستشمل)محلات السيارات والدراجات النارية، محلات الأواني المنزلية، محلات الأثاث المنزلي والمكتبي الجاهز ومحلات الملابس الجاهزة والأطفال والمستلزمات الرجالية.(
وحددت وزارة العمل المهن المستثناة لكافة الأنشطة في الدليل الإرشادي الخاص بالتوطين.
وشددت وزارة العمل على أن قرار توطين نشاط الملابس الجاهزة والمستلزمات الرجالية لا يتعارض مع قرار تأنيث وتوطين الملابس والمستلزمات النسائية ولا مع قرار التوطين في المناطق التي تم توقيع اتفاقيات بشأنها.

«عمل المدينة" يحدد المحل التجاري الذي وقعت به حادثة التحرش

المصدر: جريدة الرياض السبت 28 ذو الحجة 1439هـ - 8 سبتمبر 2018م
http://worldcup.alriyadh.com/1703249

لمدينة المنورة - خالد الزايدي
تمكن مفتشو فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة من تحديد المحل التجاري الذي وقعت داخله حادثة "التحرش" بالبائعات، وأكد المتحدث الرسمي للفرع أحمد السناني بأنه تم مباشرة الموقع وإبلاغ الجهات الأمنية لاتخاذ الإجراءات النظامية، وتأتي التحركات المتسارعة عقب توجيه النائب العام الشيخ سعود المعجب بالقبض على المقيم الذي ظهر في مقطع متداول وهو يتحرش بعدد من البائعات في محل تجاري، وكانت النيابة قد نشطت في رصد التجاوزات وملاحقة أصحابها، حفاظًا على الأمن المجتمعي والأخلاقي.

الخدمات المساندة بالرياض توفر فرص العمل لمستفيداتها من ذوات الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 27 ذو الحجة 1439هـ - 7 سبتمبر 2018م
http://worldcup.alriyadh.com/1703134

الرياض - واس
أطلقت وحدة الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة للإناث بالرياض التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة مبادرة " كاسب " الاجتماعية، الهادفة إلى توفير فرص العمل للحالات المستفيدة من خدماتها، بالتعاون مع بعض منشآت القطاع الخاص والجهات الأهلية الأخرى.
وأوضحت مديرة الوحدة نورة السلطان, أن الوحدة وضعت آلية واضحة لتنفيذ المبادرة وخصصت لذلك فريق عمل مكون من " اخصائيات نفسيات ، واخصائيات اجتماعيات، واخصائيات العلاج الطبيعي يتولى مهمة تقييم القدرات المكتسبة للحالات والتعرف على احتياجات الوظائف المتاحة تحت إشراف مباشر من إدارة الوحدة.
وأشارت إلى أن الآلية تمر بعدة مراحل، أولها استقطاب الشراكات ودراسة العروض المقدمة للتأكد من مدى جودتها ومناسبتها للفئات المستفيدة، ثم اختيار الجهة وعقد الشراكة معها، ثم مرحلة الحصر والفرز للحالات لاختيار المستفيدات الأكثر ملائمة للوظائف المطروحة وتدوين بياناتهن في نماذج مخصصة أعدت لذلك، بعد ذلك تأتي المرحلة ما قبل الأخيرة بالتواصل معهن وتعريفهن بالفرص الوظيفية المتاحة لهن في سوق العمل، وفي المرحلة النهائية يتم حصر أسماء المرشحات ترشيحاً نهائياً ورفعها للجهة المعنية بالتوظيف لتتولى بدورها مهمة التنسيق والتوظيف بما يتناسب مع خطة العمل لديها ونوعية الوظائف الشاغرة مع مراعاة قدرات كل مرشحة ورغباتها الشخصية.

وتأتي هذه المبادرة كجزء من البرامج والأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تنفذها وحدة الخدمات المساندة للإناث طوال العام ،إلى جانب خدماتها الأساسية بهدف الإسهام في انتقال مستفيداتها من الرعوية للتنموية، وإعطائهن الفرصة للكشف عن قدراتهن الذاتية، وتمكينهن من الحصول على دخل مادي مستقل كبقية أفراد المجتمع.

«العدل» تكافح ٠غسل الأموال» بـ600 جولة على مكاتب المحامين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588592

المدينة - الرياض
كشفت وزارة العدل عن قيام الإدارة العامة للمحاماة في الوزارة، بجولات تفتيشية على أكثر من 600 مكتب محاماة في جميع أنحاء المملكة خلال العام الجاري، وذلك ضمن جهودها لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
وأوضحت الوزارة أن الجولات التفتيشية شملت 300 مكتب محاماة في منطقة الرياض و311 مكتبًا خارجها وأشارت إلى أن الإدارة العامة للمحاماة، ستقوم خلال الثلاثة أشهر المقبلة، بجولات تفتيشية تشمل جميع المكاتب المصنفة «عالية المخاطر» للوقوف على مدى تحقق المتطلبات من عدمها، مؤكدة على إحالة المكاتب التي لا تلتزم بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى اللجنة المختصة بإيقاع العقوبات الواردة في النظام.
ولفتت وزارة العدل النظر إلى إعداد الإدارة العامة للمحاماة، ورش عمل ودورات تدريبية للمحامين، بالتنسيق مع مركز التدريب العدلي في الوزارة، استهدفت 64 محاميًا من العاملين في المكاتب «عالية المخاطر.«
وأضافت أن الإدارة العامة للمحاماة، قامت بعمل تقييم المخاطر للقطاع خلال العام الماضي، وأنها بصدد إعداد استبيان فني للتقييم وتوزيعه على المحامين ومن ثم أخذ الإجابات منهم، ودراستها وتصنيفها.
يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني اعتمد قرارًا يقضي بإعادة تشكيل الفريق الدائم لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، برئاسة وكيل الوزارة للأنظمة والتعاون الدولي وعضوية 11 عضوًا.

الشورى لـ٠الشؤون البلدية»: إيراداتكم متواضعة ونسب التحصيل منخفضة

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588591

جابر المالكي - الرياض

كشف تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى عن تضمين وزارة الشؤون البلدية والقروية تقريرها السنوي المرفوع للمجلس رقمًا متواضعًا لإيرادات الأمانات والبلديات من المرافق والخدمات لم يصل إلى 12% من الإيرادات الاجمالية في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات البلدية 5 مليارات ريال، كما أن هناك انخفاضًا في التحصيل يصل إلى 45% عن العام السابق في أمانات العاصمة المقدسة والجوف وحائل، ولم توضح الوزارة مبررًا لذلك، وأشارت اللجنة إلى إن التقرير لم يتطرق لإستراتيجية الخصخصة بالوزارة التي صدرت منذ 13 سنة وفتحت المجال لتخصيص المرافق والخدمات البلدية، كما كشفت اللجنة وفق تقريرها الذي اطلعت عليه «المدينة» عن عدم إفصاح الوزارة عن حجم ونوع العقود الاستشارية، وعدد وقيمة مرتبات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، وطالبت بالاعتماد على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها، بدلًا من الأجانب.

مواصفات ملزمة للمقاولين

وطالبت اللجنة وزارة الشؤون البلدية والقروية في توصيات لها سيتم عرضها للمناقشة في المجلس «الثلاثاء» بوضع مواصفات فنية وإجراءات إدارية ملزمة للمقاولين عند القيام بأعمال قص السفلتة أو الأرصفة والحفر وإعادة السفلتة والرصف لضمان جودة التنفيذ وإعادة وضع الطريق، وطالبت الوزارة أيضًا بالحد من استخدام المنتجات البلاستيكية وتكثيف جهودها في الحد من استخدام تلك المنتجات خاصة الأكياس البلاستكية في المحلات التجارية.

كما طالبت بالحد من التباين الحاصل في الخدمات التي تقدمها الشؤون البلدية في الأحياء السكنية ومعالجة أسبابه ووضع ضوابط تكفل تحقيق العدالة بين المواطنين في الحصول على الخدمات البلدية.

وتبنَّت اللجنة مضمون توصية لأحد الأعضاء وطالبت الوزارة بالقضاء على التباين في تقديم خدماتها للأحياء السكنية، كما تبنَّت توصية تدعو وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى نظافة جبل النور وغار حراء وجبل ثور، وإزالة التشوهات في إطار أعمال الصيانة والنظافة العامة، شاملة تهيئة الطرق للوصول للمكانين.

ووفقًا لتقرير لجنة الإسكان والخدمات الخاص بوجهة النظر تجاه ملحوظات الأعضاء وآرائهم بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، هناك توصيات مؤجلة وأخرى ستقدم، ومنها مطالبة بإلزام مالكي المطاعم بالاقتصار على كمية معقولة محددة من مادة الأرز عند تقديم وجبات الطعام لديها، وزيادتها عند الطلب، كما دعت توصية مؤجلة الوزارة إلى فتح المجال أمام السعوديين من الشباب والمتقاعدين من ذوي الخبرات والصحة الجيدة للإسهام في عملية الإشراف والمتابعة لعمليات نظافة المدن والقرى والهجر بدلًا من غير السعوديين.

ومن التوصيات التي سيتم تقديمها المطالبة بإنشاء هيئة للهندسة والحركة المرورية تتبع وزارة الشؤون البلدية وتوصية تدعو إلى تصنيف النفايات حسب نوعها وخطورتها.

»الشورى" يطالب بتسريع تسليم الوحدات السكنية لـ"الأسر الضمانية«

الإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها الأمانات

المصدر: جريدة المدينة السبت 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588390

جابر المالكي - الرياض
يصوت مجلس الشورى الأسبوع المقبل على عدد من توصيات لجنة الحج والإسكان والخدمات، والتي تطالب في أبرزها وزارة الإسكان بأن تكرس للأسر غير القادرة نسبة محددة من المساكن، ضمن المخططات السكنية المعتمدة لمشاريعها لضمان تنوع النسيج الاجتماعي، وأن تدرس تحديد السقف الأعلى من الدخل لعبء الإيجار على الأسر الضمانية ومن في حكمها بحيث يوجه الدعم بما يتناسب مع هذا التحديد والتعجيل بتسليم الأسر الضمانية الوحدات السكنية المخصصة لها.
كما يصوت المجلس على عدة توصيات تطالب وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها الأمانات لتنفيذ أعمال تخصصية في إداراتها، وحجم ومرتبات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، والاعتماد بدلاً عن ذلك على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها.
•الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1437/ 1438 هـ.
•الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن تعديل الفقرة (السادسة) من المادة (الرابعة) وتعديل الفقرة (الثامنة) من المادة (الرابعة) من نظام صندوق التنمية الصناعية السعودي، (المعدل)، ثم يصوت بعد ذلك على التعديل المقترح.
•ينص تعديل الفقرة (السادسة) من المادة (الرابعة) من النظام على أن (يكون قرض الصندوق بما لا يزيد على (50%) من التمويل المطلوب للمشروع أو تطويره، ولمجلس الوزراء رفع هذه النسبة إلى (75%) في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة.(
•كما ينص تعديل الفقرة (الثامنة) من النظام على أن: (تكون مدة استيفاء القرض الذي يقدمه الصندوق بما لا يزيد على خمس عشرة سنة ولمجلس الوزراء زيادة هذه المدة إلى عشرين سنة في المناطق أو المدن الأقل نمواً، وكذلك للصناعات المصنفة صناعات استراتيجية، وفقاً لما يراه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بما يتفق مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة.(
•التصويت على توصية للجنة المالية بشأن إلغاء البند (خامساً) من المادة (الخامسة) من نظام مراقبة شركات التمويل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (51/ م) وتاريخ 13/ 8/ 1433هـ، وإعادة ترقيم البند (سادساً) من المادة نفسها ليكون هو البند (خامساً) وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر اللجنة المالية بشأن معايير وإجراءات الطرح الإلزامي لشركات التمويل للاكتتاب العام.
•التصويت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة والتي تطالب في أبرزها وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بتبني آليات مؤسسية لتقييم الآثار الاقتصادية الناتجة عن تطبيق السياسات والأنظمة والقرارات الحكومية الجديدة على الاستثمارات في قطاعات الصناعة والثروة المعدنية، وذلك بعد أن يستمع إلى وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 1437/ 1438هـ.
•الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1437/ 1438هـ.
•التصويت على عدد من توصيات اللجنة التي من أبرزها مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإفصاح عن حجم ونوع العقود الاستشارية التي تبرمها الأمانات لتنفيذ أعمال تخصصية في إداراتها، وحجم ومرتبات العاملين غير السعوديين في هذه العقود، والاعتماد بدلاً عن ذلك على الكفاءات والقدرات السعودية المتخصصة في تنفيذ أعمالها.
•تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للعام المالي 1438/ 1439 هـ.
•تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للموانئ للعام المالي 1438/ 1439هـ.
•تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن مقترح مشروع نظام مباشرة قضايا الدولة، المقدم من عضو المجلس الدكتور فهد العنزي استناداً للمادة (23) من نظام المجلس، وقد طالبت اللجنة في توصيتها التي تقدمت بها إلى المجلس بملاءمة دراسة مقترح مشروع النظام الذي جاء في تسعة وعشرين مادة، حيث رأت أن هذا المشروع يسد فراغاً في الأنظمة والقوانين التي تخص الجهات الحكومية، كما أنه سيؤدي إلى وجود جهات مختصة بالتصدي لقضايا الدولة وسيقضي على هدر المال العام، وكذا تكدس الموظفين في الإدارات القانونية، كما أن هذا النظام سيكون سنداً للنظام الذي يدرس لدى هيئة الخبراء.
•الاستماع إلى وجهة نظر لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي1437/ 1438هـ.

•التصويت على توصيات للجنة تطالب في أبرزها الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بالتنسيق مع الجهات المعنية لإنشاء طرق حديثة وسكك حديد لربط المدن الصناعية بالشبكات الرئيسية، والمساهمة في دعم طلبات المستثمرين للحصول على قروض ميسرة من صندوق التنمية الصناعية.
•التصويت على عدد من توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط للعام المالي 1437/ 1438هـ، تطالب في أبرزها وزارة الاقتصاد والتخطيط برصد ودراسة الظواهر السلبية والإيجابية للمستجدات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والعالمي,
ومدى تأثيرها على أهداف وسياسات برامج المبادرات المختلفة، واقتراح مسارات التخطيط المناسب بما يتواءم مع هذه الظواهر.
•الاستماع الى وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة للعام المالي 1437/ 1438هـ، ثم يصوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير.
•تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي 1438 / 1439هـ.
•تقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام المالي 1438 / 1439هـ.

«الشورى» يناقش المقترح الأربعاء.. والعنزي لـ «عكاظ»: هدفنا تعزيز النزاهة والحيادية

هيئة حكومية تتولى قضايا الدولة أمام المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1669931

فارس القحطاني (الرياض@faris377)

يناقش مجلس الشورى الأربعاء القادم مقترح مشروع نظام مباشرة قضايا الدولة من خلال هيئة تتولى تمثيل الجهات الحكومية في جميع المنازعات والقضايا والدعاوى والمطالبات ذات الصفة القضائية أو الحقوقية، سواء كانت «مالية، إدارية، جنائية أم غير ذلك»، وتكون لها صفة النيابة عن الجهة الحكومية المدعية أو المدعى عليها وفق مقتضى الحال.
المقترح الذي تقدم به عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، ويتكون من 29 مادة، حصل على موافقة لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بملاءمة دراسته بعد أن نوقش تحت قبة الشورى في وقت سابق، وستعود اللجنة (الأربعاء) القادم برأيها حوله تمهيدا لطرحه للمناقشة والتصويت عليه.
ونص النظام في المادة السادسة أن من اختصاصه تمثيل الجهة الحكومية أمام المحاكم والهيئات واللجان القضائية التي تكون الجهة الحكومية طرفا فيها، بما في ذلك الترافع أمام المحاكم والهيئات واللجان القضائية والتحكيمية، ومتابعة القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها وإجراء ما يلزم حيالها، ومتابعة تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، بما في ذلك متابعة استرداد وتحصيل الأموال المحكوم بها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، والاطلاع على كافة الوثائق والمستندات والمحاضر واستلام نسخ منها أو الأصول الخاصة بها، بما في ذلك استلام نسخ الأحكام والقرارات وإجراء ما يلزم حيالها، وأن أي اختصاص آخر يعهد به إلى الهيئة بموجب نصوص نظامية خاصة.
وفي تصريح لـ«عكاظ»، أكد عضو المجلس الدكتور فهد العنزي، أن الهدف والغاية من إنشاء مثل هذه الهيئة هو حوكمة ومأسسة العمل الحقوقي والقضائي في التعامل مع القضايا التي تخص الجهات الحكومية من خلال إيجاد جهة قادرة على التعامل مع هذه القضايا كماً ونوعاً ومنهجية، وكذلك إيجاد إستراتيجية واضحة ومعايير وخطط عمل موحدة للتعامل مع

القضايا التي تكون الجهة الحكومية طرفاً فيها، والحد من تساهل الجهات الحكومية تجاه القضايا التي تكون طرفاً فيها، بحيث تكون هناك جهة محددة ومستقلة ومتخصصة تعمل وفق معايير مهنية ومؤشرات أداء محددة. ومن أهداف المقترح الرفع من مستوى العمل القضائي الذي يخص الجهات الحكومية، من خلال استثمار الكفاءات الشرعية والقانونية، والرفع من مستواها وتطوير خبراتها وشعورها بأهمية العمل الذي تقوم به والقسم الذي تؤديه، وكل هذا من خلال منهجية عمل محددة وبيئة وظيفية جاذبة لها.

وأوضح العنزي أنه يهدف إلى غرس مبادئ النزاهة والحيادية بمن يتولى مباشرة القضايا الحكومية، وتعزيز روح الانتماء لجهاز حكومي حقوقي متخصص يوفر بيئة مثالية للعمل الحقوقي، والتخلص من الإشكالية المترتبة على عمومية أعمال الإدارة القانونية في الجهات الحكومية التي تباشر مجموعة من الأعباء القانونية في وقت واحد، ما يثقل كاهلها ويقلل من أدائها ويوجد بيئة بيروقراطية وروتينية يفقدها الحماس والتميز في العمل، وكذلك تفريغ الإدارات القانونية للعمل الاستشاري والقانوني كصياغة اللوائح والعقود ومقترحات الأنظمة دون أن تكون مثقلة بأعباء القضايا ومتابعتها والرد على الخصوم، والقضاء على التكدس الوظيفي في الإدارات القانونية الحكومية ومعالجة ضعف الإنتاج فيها وإيجاد جهة قانونية وقدوة نموذجية لهذه الإدارات، بحيث تستفيد من خبراتها ومنهجية عملها، وذلك في ما يتعلق بالأعمال التنسيقية التي تكون بين هذه الجهة المقترحة والإدارات القانونية في الجهات الحكومية، للحد من المحسوبية والحرج الذي يتولد عن كون بعض خصوم الجهة الحكومية هم من منسوبي الجهة نفسها التي تتم مقاضاتها، ما يجعل زملاءهم في الإدارة القانونية في حرج من تمثيل الجهة التي يعملون فيها، وكذلك الشأن في تجنب الضغوطات التي قد تقع على موظفي الإدارة القانونية من الإدارات التي يعمل فيها خصوم الجهة، أو ما يمكن أن يمارسه منسوبو الإدارة العليا من ضغوطات على الإدارة القانونية وتدخل في أعمالها، كون كثير من الخلافات في الغالب هي خلافات ذات طابع شخصي، ولذلك فإن وجود جهة مستقلة تتولى هذه الأعباء هو للحيادية والاستقلال والنزاهة وضبط سلوك موظفي هذه الإدارات.

وأشار إلى أن من أهداف المشروع تعزيز قيم النزاهة والقيم المتعلقة بمحاربة الفساد، ودعم استقلالية العمل الحقوقي القضائي، لا سيما في ما يخص قضايا العقود والمطالبات المالية الكبيرة، وما يترتب من قيام الإدارات القانونية بمباشرة القضايا التي تنجم عن الخلافات المتعلقة بالعقود المبرمة مع الجهات الحكومية والتي تخص المناقصات والإنشاءات ذات القيم المالية الكبيرة، إضافة إلى إيجاد رقابة نظامية غير مباشرة على أداء الجهات الحكومية في ما يتعلق بجودة العمل الحقوقي والنظامي فيها، وذلك من خلال معرفة نوعية القضايا التي يتم رفعها على الجهة وتكرارها ومدى جودة الأنظمة التي تعمل وفقا لها، حيث إنه من المفترض أن تقوم الجهة المقترحة بتضمين تقريرها السنوي بعدد القضايا لكل جهة قامت بمباشرتها وملخص عن أسباب وحيثيات الحكم فيها.

وبين العنزي أن النظام المقترح سوف يسهم في توفير الهدر المالي الملاحظ والكبير والذي يحصل نتيجة أخطاء الإدارة، والتي غالباً ما يترتب عليها أحكام قضائية بتعويضات مالية كبيرة، علاوة على معالجة ضعف الإدارات القانونية على عدم اقتراف الأخطاء التي تترتب عليها مثل هذه التعويضات، كما ستحرص هذه الجهات على المطالبة بحقوقها القضائية عن طريق الهيئة المقترحة، يضاف إلى ذلك توفير النفقات المالية المترتبة على قيام بعض الجهات الحكومية بإسناد بعض قضاياها إلى محامين من القطاع الخاص.

سقوط جدار وخطأ طبي يتسببان في وفاة مواطن.. هنا التفاصيل

في العقد السادس.. ووصل مع حالات حادثة "الكيلو 9" بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://sabq.org/SqZsDJ

خالد الشاماني -المدينة المنورة
تكشفت لـ"سبق" تفاصيل جديدة عن وفاة الحالة الثانية التي استقبلتها صحة المدينة المنورة مع حالات "الكيلو 9" بالمدينة المنورة، وهي لمواطن في العقد السادس من عمره، سقط عليه جدار آخر في منزله بحمراء الأسد.
وقالت المصادر إن المواطن كان في منزله بحي الحمراء المجاور للكيلو 9، وسقط عليه الجدار أثناء العاصفة، وتم إسعافه من قِبل ذويه قبل وصول الهلال الأحمر الذي واجههم في بداية الطريق؛ لينقله إلى مستشفى الميقات العام.
وبيَّنت المصادر أن المواطن تم تحويله إلى مستشفى الملك فهد بعد ساعتين من وصوله مستشفى الميقات العام إلا أنه توفي - رحمه الله - بسبب نزيف داخلي.
وأشارت المصادر إلى أن "الصحة" في المدينة تلقت شكوى من ذوي المتوفى عن تعرُّض فقيدهم إلى خطأ طبي أثناء وجوده بمستشفى الميقات العام، فضلاً عن أنه أبلغهم بأن حالته مستقرة قبل تحويله ووفاته.

73 % من السعوديين يرون فصل الموظف في حالة ثبوت أن شهادته وهمية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
http://www.aleqt.com/2018/09/06/article_1449431.html

"الاقتصادية" من الرياض
أجرى المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام التابع لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني استطلاعا للرأي العام بعنوان (آراء أفراد المجتمع حول ظاهرة الشهادات الوهمية) وقد شارك فيه عينة عشوائية من (1102) مواطن من مختلف مناطق المملكة مثلت نسبة الذكور منهم 81 % في حين بلغت نسبة الإناث 19 %وقد اتفق 94 % منهم على أهمية عدم تجاهل ظاهرة الشهادات الوهمية.
فيما أكد 93.5 % على وجوب المسائلة القانونية للحاصلين على الشهادات الوهمية ورأى 98 % أهمية التحقق من الشهادات العلمية عند التوظيف أو للعاملين في القطاعين العام والخاص. فيما ذهب 57 % إلى أن الاكتفاء بإلغاء الشهادات الوهمية وظيفيا غير كاف لمعالجة القضية. بينما 36 % يرون أن ذلك أمر كاف وبلغت الآراء المحايدة 7 %.

فيما يؤيد 73 % إجراء الفصل من الوظيفة أو المنصب الوظيفي في حالة ثبوت أن الشهادة الوهمية استخدمت في الحصول على الوظيفة.

مَن يقتل السعودة؟!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/588540

عبدالله الجميلي

*قبل أيام التقيتُ بأحد الشباب من أقَاربي، سألته: ما فَعَلْتَ، وقد تخرجتَ العام الماضي من الجامعة؟ أجابني وقد اتكأ: أنتظرُ (وظيفة حكومية)، وأبحث عن دبلوم تربوي في إحدى الجامعات.!

*خاطبتُه: وكيف تَصْرِفُ على نفسك، بعيداً عن إرهاق والِـدِكَ محدود الدّخل؟ أطلق (قهقهة عريضة)، قائلاً: الله يبارك في (السّعْودة)، أقبض شهرياً (2500 ريال) من إحدى الشركات، وأنا نائم في البيت، حيث أكد لي مسؤولوها أنهم فقط يُريدون (حضور اسمي في التأمينات)؛ للتحايل على (تَوْطِيْن الوظائف)، والوصول للنقاط التي تضمن استمرار خدمات الشركة ومعاملاتها.

*عجبتُ من أمر ذلك الشّاب، الذي اكتشفت أنه حَال طائفة من أبناء الوطن الذين رضوا بالقليل، وقبلوا بالكسل والخمول، انتظاراً لوظيفة حكومية قد تتأخر أو لا تأتي أبداً.!!

*وهنا نحن أمام أزمتين لابد من العمل على معالجتهما، إحداهما: تتعلق بثقافة العمل لدى شبابنا، التي يجب أن تكون أكثر طموحاً، وبحثاً عن بناء مستقبل أفضل، وهذه تُزْرَعُ بالحملات التوعَوِيّة من كافة المنابر، أيضاً هناك عدم ثقة أولئك الشباب بالقطاع الخاص؛ وتلك ترْمِيمها وبناء جسورها يأتي من خلال قوانين تضمنُ لهم الأمان الوظيفي، وحَدّاً أدنى من الرواتب لايقل عن (6000 ريال)، إضافة للبدلات والحوافز، وفْقَ كَادِرٍ أو سُلَّمٍ وظيفي واضح المعالم.!

*أما الأزمة الثانية: فهي (تلك الوَهْمِيّة) التي تَضرب بعض جهود (السّعْوَدة المخلصَة) بِمَقْتَل، والتي تجعلها مجرد حِبْرٍ على ورق، وأرقَامٍ مُزيّفَة -لاسيما في الشركات والمؤسسات الكبرى والمتوسطة، بعيداً عن المحلات التجارية الصغيرة-، وتلك (الوهْمِيّة) يتطلب القضاء عليها أنظمة صارمة، وعقوبات رادعة، على رأسها التشهير، وإغلاق المنشَأة التجارية!

* أخيراً في ظِـلِّ (التحولات الاقتصادية الإيجابية) التي تشهدها بلادنا أنادي -كما فَعَلْتُ ذات مقال- بقرار حازم يمنع نهائياً استقدام الوافدين من الخارج -مع التقدير لهم - في تلك الوظائف التي تتناسب مع السعوديين، وإلزام الشركات والمؤسسات بالإفصاح عنها، على أن تضعها في (بنك إلكتروني) تحت مظلة وإشراف مباشر من (وكالة في وزارة العمل لتوظيف السعوديين بالقطاع الخاص)، ومن ثَمَّ التنسيق مع الجامعات وكليات ومعاهد التقنية لتقوم بتنفيذ برامج دراسية وتدريبية للشباب تجعلهم مؤهلين تماماً لتلك الوظائف التي يحتاجها القطاع الأهلي، حينها فقط سيكون عندنا سَعْوَدَة حقيقية على أرض الواقع وفي ثنايا المستقبل!.

سقطات المنظمة الأممية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1669859

محمد حسن مفتي

لعل أصعب المواقف التي يواجهها أي إنسان عندما يبادر بمعالجة قضية ما، هو الخلط المتعمد بين أوراق القضية بهدف تغيير الحقائق ومزج الحق بالباطل، ولأن غالبية الأحداث السياسية يصعب معالجتها على نحو محايد، فإن أي سياسي أو معني بالأمر لا يعاني من صعوبة شرح عدالة قضية بلاده فحسب، بل يعاني من صعوبة محاولات فك طلاسم التحريف المتعمد لسياسة دولته، والتي تحرص جهات معينة على تحويلها من عمل خيّر وإنساني لكل ما هو عكس ذلك تماماً.
ولعل أقرب مثال لذلك هو تلك الحملة الأممية الشرسة التي تدور مؤخراً داخل أروقة هذه المنظمة الدولية ضد قوات التحالف الهادفة لإعادة الشرعية لليمن، تلك الشرعية المنتهكة من جماعات الحوثي الموالية لطهران، ولعل ما تناوله العديد من زملائي بالصحف السعودية حول هذا الموضوع ما هو إلا محاولات حثيثة لنزع الألغام الفكرية وكشف المغالطات الجسيمة التي تورطت فيها هذه المنظمة والتي يفترض فيها الحيادية والموضوعية.
بنظرة موجزة وسريعة لطبيعة دور هذه المنظمة الأممية، سنجد أن دورها تاريخي في اكتشاف الحقائق محدود تماماً، فهي غير قادرة على اختراق مناطق النزاع بموظفيها المدنيين، وبالتالي فهي لا تحصل على تقاريرها من خلال متابعة ميدانية دقيقة، بل تستقيها من خلال تصريحات جماعات مسلحة غير محايدة تمنحها معلومات خاطئة ومنحازة، كما أنها تكون عرضة لضغوط تلك الجماعات المتورطة في النزاع والمتاجرة بدماء البشر، ومن ناحية أخرى أثبتت فشلها في حل أي نزاع إقليمي على مدار تاريخها ومنذ إنشائها.
نحن على يقين من أن منظمة الأمم المتحدة لو مارست دورها المفترض منها في فرض العدالة وعدم التمييز بين الدول لأصبح العالم أكثر أماناً بكثير مما هو عليه الآن، فالأمم المتحدة لا تبالي باستتباب الأمن بين الدول المتصارعة بالفعل بقدر ما تبالي بإصدار قرارات روتينية باهتة وغالباً ما تصدر بعد فوات الأوان، ودونما تقييم محايد أو حتى صائب للقوى المتصارعة وتحديد الجاني من المجني عليه، وأكبر مثال على ذلك عدم إدانة الأمم المتحدة لتدخل إيران في اليمن وسوريا ولبنان، واكتفائها بإدانة قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، وهو الأمر الذي يطرح الكثير من علامات الاستفهام.
لماذا تتجاهل الأمم المتحدة الأسباب وتدين النتائج؟ من هنا فإنه ليس بوسعنا إلا أن نذكّرها بأن المملكة ليست من دعاة الحرب، ولا تسعى -ولم تسع يوماً- للتوسع في اليمن)ولا في أي دولة أخرى)، وهى لم تتدخل في اليمن إلا بدعوة رسمية من رئيسها الشرعي المنتخب، لإنقاذه من تخريب وإرهاب جماعات الحوثي المجرمة، كما أنها طوال تاريخها وخلال كافة أزمات اليمن كانت الداعم الأول والأساسي للشعب اليمني، سواء من خلال مراكز إغاثتها أو دعمها المالي والمادي والعيني له، ولطالما كانت ولا تزال أكبر مساهم في عمليات إعادة بناء اليمن، وآخرها ترميم البنى التحتية والمرافق التي دمرتها آلة الحرب الحوثية، والتي لا تتوقف عن نهب تلك المساعدات والاستئثار بها ومنعها عن بقية المواطنين اليمنيين.
يؤسفنا بالفعل أن تنحاز تقارير الأمم المتحدة للجاني وتتغاضى عن جرائمه، بقدر أسفنا لعدم تقديرها لدور قوات التحالف الهادفة لإعادة الشرعية والاستقرار لليمن، ولكن يكفينا أن يذكر لنا التاريخ مساعينا ليس فقط لدرء الخطر عن حدودنا، بل لحماية الشعب اليمني الذي تجمعنا به عرى وثيقة وتاريخ طويل من حسن الجوار، مما يحتم علينا أن نقف بجواره في محنته وقت دعوته لنا، ويكفينا أن تضيف المنظمة الأممية لسجل إخفاقاتها في حل النزاعات بين الدول سقطة جديدة من سقطاتها المتعمدة، متجاهلة دورها المفترض في إبراز الحقائق كما ينبغي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م

http://worldcup.alriyadh.com/1703333

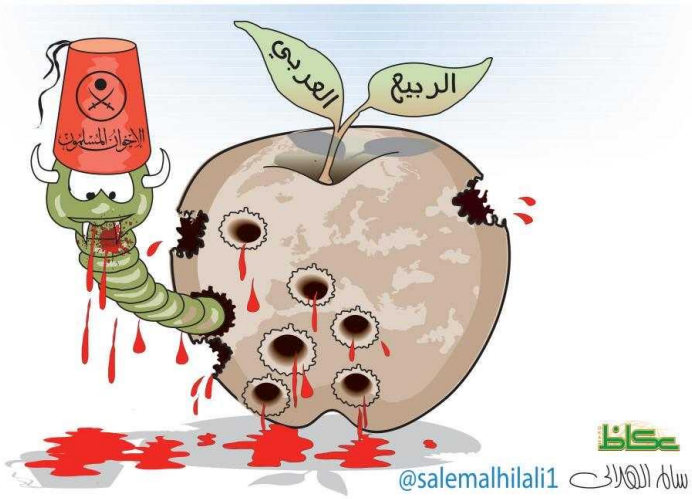

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ذو الحجة 1439هـ - 9 سبتمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article